الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦٢
المعقودة يوم الأربعاء
٣١ آذار/مارس ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والستون

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)*

التقديرات المنقحة التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧

* استعرض هذان البندان في آن واحد.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/47/SR.62
18 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)*

التقديرات المنقحة التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ (A/47/7/Add.15؛ و A/C.5/47/88)

١ - السيد فاريلا (شيلي): تكلم باسم مجموعة ريو (الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وجامايكا والسلفادور وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك) فأعرب عن تأييده الكامل للملاحظات التي أوردتها مجموعة الـ ٧٧ وأشار الى ضرورة أن تتم إعادة التشكيل في ظل احترام التوجيهات التي حددتها الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة (وبخاصة القرارات ٢٦٤/٤٥ و ٢٣٢/٤٦ و ٢٣٥/٤٦. وأعرب عن قناعته بأن بلدان مجموعة ريو، اقتناعا منها بالعلاقة الوثيقة القائمة بين حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يسعها سوى أن ترحب مع الارتياح بالمبادرات الرامية الى تنشيط الأمانة العامة. بيد أن هذه البلدان على غرار ما أعربت عنه بلدان أخرى، من قبل، تأسف لخلو تقرير الأمين العام من خطة شاملة لإعادة التشكيل ومن معلومات دقيقة بشأن الآليات التي ستؤمن التنسيق فيما بين الإدارات الثلاث الجديدة المنشأة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

٢ - وأضاف أنه، على غرار ما أبدته اللجنة الاستشارية، عن حق من ملاحظات في الفقرات من ١٩ الى ٢١ من تقريرها، ينبغي أن تعلل عمليات نقل المهام والوظائف المقترحة، بمزيد من الإسهاب. وقال إن مجموعة ريو ترحب بما أعرب عنه الأمين العام من نية لتعزيز دور اللجان الإقليمية، ولكنها تشير في هذا الصدد الى أنه لا يمكن تطبيق اللامركزية الحقيقية إلا باتجاه البلدان. وبعد أن أشار الى أن نقل الأنشطة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الى جنيف، يهدف الى تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، ذكر بمدى أهمية هذه المنظمة في تحقيق تنمية متوازنة للتجارة العالمية.

٣ - ووصف الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بإدارة الوظائف الشاغرة، ولاسيما الملاحظات المتعلقة بإبلاغ الهيئات الحكومية الدولية المعنية، بأنها في محلها تماما. وقال إن اللجنة الاستشارية قد أصابت أيضا في دعوتها الأمين العام الى أن يسارع في إطار إعادة تشكيل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية معالجة المسائل المعلقة فيما يتصل بعمليات حفظ السلم. وأن من دواعي القلق من جهة أخرى، كما لاحظت مجموعة الـ ٧٧ من أن تظل وظيفة رئيس أمانة مركز التجارة الدولية شاغرة وأن تعتزم الأمانة العامة تنزيل رتبة هذه الوظيفة الى م - ٢، في حين أن هذا المركز يضطلع بدور رئيسي في

(السيد فاريلا، شيلي)

الترويج لمبادلات أكثر تكافؤا. وأن من دواعي القلق أيضا أن يعتزم تنزيل رتبة بعض الوظائف الإدارية في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية في الوقت الذي تزداد فيه مسؤوليات هذه الإدارة. وينبغي أن توضع مثلما تدعو اليه اللجنة الاستشارية، معايير موضوعية لتصنيف الوظائف من الرتب العالية. وأما فيما يتعلق بإنشاء وظائف من الرتبة م - ٣، فلقد لاحظت اللجنة الاستشارية عن حق أن هذه الصيغة لن تحسن بالضرورة آفاق التقدم الوظيفي ولربما تصبح مصدر التباس وأنه ينبغي مهما يكن من أمر، استعراضها مسبقا من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية.

٤ - ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ تلح على ألا ينبغي تطبيق مقترحات الأمين العام على حساب تنفيذ البرامج التي وافقت عليها الجمعية العامة. وهي إذ تقر بامتيازات للأمين العام فيما يتعلق بالتنظيم، فإنها تذكر بأن الأمانة العامة تعمل لخدمة الدول الأعضاء. وإن عدم إشارة هذه الأخيرة بصفة وافية يفسر شكوك هذه البلدان وتساؤلاتها. وبالتالي لابد من أن تعرض عليها بشكل واضح المبادرات التي ستتخذ في المستقبل ولابد من مراعاة شواغلها عند اتخاذ هذه المبادرات.

٥ - السيد فونتين - أورتيز (كوبا): قال إنه يشاطر تماما وجهات نظر مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة ريو. وأنه يرحب بما اضطلع به على عكس ما حدث أثناء المرحلة الأولى من إعادة التشكيل، من حوار مع الدول الأعضاء. وأضاف أن المرحلة الثانية تمثل محاولة لتقويم اختلال التوازن الذي حدث أثناء المرحلة الأولى على حساب القطاع الاقتصادي والاجتماعي والذي أدى الى تعزيز القطاع السياسي في الاتجاه الذي تريده البلدان المتقدمة النمو. ووجه كلامه الى الذين يشتكون من أن مقترحات الأمين العام إن لم تستعرضها الهيئات الحكومية الدولية المختصة، لاحظ أن الأمر كان كذلك أيضا خلال المرحلة الأولى.

٦ - وأعرب عن أسفه لأن الأمانة العامة لم تضع خطة عامة لإعادة التشكيل ولم تحدد مواعيد دقيقة. فالإصلاح لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته. وينبغي أثناء المرحلة الثالثة، تعزيز النتائج وتثبيت هيكل الأمانة العامة. أما عن كيفية اجراء ذلك، فإنه من المستحسن أن يتم التقيد بقرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ وغيره من القرارات العديدة التي تؤكد فيها هذه الأخيرة أن الأمين العام لن يمس مقررات الدول الأعضاء فيما يتعلق بإعادة تنشيط القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

٧ - ومضى يقول إنه خلافا لما يؤكده الأمين العام في الفقرة ٦٣ من تقريره، لا يوجد توافق في الآراء بشـــأن ضرورة أن يؤمن على الصعيد الوطني وجود ونهج موحدين للأمم المتحدة. ولقد أشارت مجموعة الـ ٧٧ الى ذلك على النحو الواجب. وأعرب عن أمله في أن تضع الأمانة العامة في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في هذا الصدد.

(السيد فونتين - أورتيز، كوبا)

٨ - وأشار المتكلم الى أنه ليس هناك أي مبدأ توجيهي عن أية هيئة تداولية يسمح بالتأكيد بأن للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول نفس الدرجة من الأولوية ولا بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تعالج مسائل تتصل بسيادة الدول الأعضاء. وينبغي حذف كل مقترح يسير في هذا الاتجاه.

٩ - وقال إن نقل الأنشطة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من نيويورك الى جنيف، لا يعد عملا هاما في حد ذاته إذا ما كان هناك هيكل محدد على نحو جيد مكلف بأن ينفذ على نحو متكامل البرامج التي توافق عليها الدول الأعضاء. وأعرب عن استعداد الوفد الكوبي للمشاركة في البحث عن اتفاق يرمي الى تحقيق هذا الهدف.

١٠ - وأيد المتكلم اللجنة الاستشارية فيما أبدته من ملاحظات بشأن الوظائف الشاغرة. وقال إن اللجوء الى صيغة هيئات النقل على أساس وقتي مبالغ فيها وأنه ينبغي الرجوع الى الأحكام التنظيمية المنطبقة في هذا الصدد. وأضاف، فيما يتعلق بوظائف الرتب العليا، أن الوفد الكوبي يؤيد مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة ريو فيما أبدتاه من ملاحظات. وأنه يؤيد اللجنة الاستشارية في مجمل ما أبدته من ملاحظات وتوصيات ويأمل في أن تعتمد التقديرات المنقحة لأنه سوف يتعين تزويد الأمين العام بمبادئ توجيهية دقيقة لوضع مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

١١ - السيد أوسيلا (الأرجنتين): أيد دون تحفظ التصريح الذي أدلى به ممثل شيلي باسم مجموعة ريو. وقال إنه على غرار ما أعرب عنه من قبله الوفد الفنلندي نيابة عن البلدان الشمالية، حريص على التعبير عما يساوره من قلق بشأن تمويل أنشطة لجنة التفاوض الحكومية الدولية، الهامة جدا الرامية الى وضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ. وتساءل عما إن كان سيتم تجديد عقود عدة موظفين قائمين بخدمة أمانة اللجنة انتهت عقودهم في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣.

١٢ - السيد دوفال (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والمالية): أكد في معرض رده على ممثل الأرجنتين، أن الموارد التي رصدت لهذه اللجنة الحكومية الدولية عند اعتماد القرار ١٩٥/٤٧ أبقيت في حدود التقديرات المنقحة. وقال إن الأمانة العامة قد قررت بوجه خاص أن تنقل الى هذا الباب ٤ وظائف شاغرة. وهكذا فإن ملاك الموظفين الموافق عليه بالنسبة للأشهر الثلاث الأولى من عام ١٩٩٣ سيحتفظ بكامله حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ولن يترتب أي أثر على فترة الأسبوع التي ستفصل بين تاريخ نهاية بعض هذه العقود وتاريخ اعتماد التقديرات المنقحة.

١٣ - السيد بريماني (جمهورية إيران الإسلامية): أيد وفد كولومبيا فيما أبداه من ملاحظات باسم مجموعة الـ ٧٧ وقال إنه يود أن يضيف أن نقل مجلس الأغذية العالمي من روما الى نيويورك لا يعد في حد ذاته ضمانا لتحقيق مزيد من الفعالية. فلقد يتسبب مقترح الأمين العام الوارد في هذا الصدد في عرقلة المشاورات الحكومية الدولية الجارية. وينبغي أن يتطابق كل تعديل تطابقا تاما مع القرارين ٢٦٤/٤٥ و ١٥٠/٤٧.

١٤ - السيد دادزي (المستشار الخاص للأمين العام وممثله): وصف الحوار الذي شرع فيه بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بأنه أمر مشجع جدا. وقال إنه يود أن يشير الى أنه ليس هناك في مقترحات الأمين العام ما يمكن تفسيره على أنه محاولة لتعديل البرامج والأولويات التي حددتها الحكومات. وأن مهمة الأمانة العامة تقتصر على تطبيق هذه البرامج والأولويات.

١٥ - وفيما يتعلق بنقل مكتب خدمات دعم المشاريع، أوضح السيد دادزي أن هذا المقترح لن يوضع موضع التنفيذ قبل بداية عام ١٩٩٤، بعد أن يكون مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد استعرض مشروع ميزانية هذه الهيئة وبعد أن تكون الجمعية العامة نفسها قد استعرضت ميزانية المنظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥